فانتظروا واما ما ذكره من ان المعتزلة ايضا يوافقون اهل السنة في ان الحسن والقبح
بهذا المعنى مركوزان في العقل مسلم لكن قوله ولكن الشرع كاشف عنهما لا يصح
على مذهب المعتزلة فانهم لم يقولوا بتوقف حكم العقل بالحسن والقبح على انكشاف
الشرع عنهما بل قالوا ان فيما حسنه وقبحه نظري لا يستقل العقل بمعرفة جهة المحسنة
او المقبحة يكون العقل كاشفا عن جهته لا ان حكم العقل بالحسن والقبح مطلقا موقوف
على انكشاف الشرع عن ذلك كما يفهم من كلام هذا الناصب الجاهل البعيد ذلك
فبطل ما فرعه على ذلك بقوله ففي المذهبين لا بد ان يوخذ من الشرع اما لكونه حاكما
او كاشفا وذلك لعدم صحة الحصر المذكور فان العقل ايضا حاكم على الحسن والقبح
في بعض اقسام الفعل من غير توقف على كشف الشرع عنه كما ذكرنا فما ذكره
صلح من غير تراضي الخصمين كما لا يخفى وكذا ابطل ما حكم به من استواء الاشاعرة مع المعتزلة
فيما يتوجه عليهم في هذا المقام وهو ظاهر واما ثانيا فلان تقديره لتسليم العقل بارد
كما اشرنا اليه اذ يجب عليه تسليم ذلك بما سيذكره المص من الادلة المثبتة
للحسن والقبح العقليين واما ثالثا فلان حصول الخوف المذكور مستندا لعدم شعور
الناس بما جعل سببا لذلك من الاختلاف فمدفوع بان مراد المص بالاختلاف
ليس مجرد الاختلاف الواقع من العلماء في هذه المسئلة بل ما يعم الاختلاف والتردد
والاحتمال الذي ربما يحصل لعقل الشخص الواحد عند النظر في هذه المسئلة والحاصل
ان احتمال وجوب المعرفة وعدمه حاصل في مشعر كل ذي شعور بل الراجح عنده وجوب
المعرفة الذي هو مضرة ناجزة له فان لم يدفعه كان مستحقا لان يذمه العقلاء
فيكون واجبا عقليا واما رابعا فلان ما ذكره من منع ان العرفان الحاصل بالنظر
يدفع الخوف مستندا بانه قد يخطئ فلا يقع العرفان على وجه الصواب مردود بان
العرفان يدفع الخوف لاعتقاده انه مصيب واحتمال الخطاء في نفس الامر
لا يقدح في ذلك واما خامسا فلان ما ذكره في دفع الدور اللازم على الاشاعرة من
ان وجوب المعرفة ثابت في نفس الامر فساقط جدا لانه ان اراد بنفس الامر
مقتضى الضرورة والبرهان فهو راجع الى القول بالحسن والقبح العقلي وان اراد به مقتضى
الامر الشرعي فالدور بحاله وان اراد به معنى اخر فليذكره اولا حتى نتكلم عليه
واما سادسا فلان ما ذكره في منع المقدمة القائلة بان تكليف غير العارف باطل
من ان شرط التكليف فهمه وتصوره لا العلم والتصديق به اه فمدخول بانه بنى ذلك
على ان المص اراد بالمعرفة العلم التصديقي وليس كذلك بل اراد ان المعرفة في الجملة
لو لم يجب الا بالامر كما يقتضيه كلام الاشاعرة لكان كذا ومن البين انه يلزم حينئذ
تكليف الغافل كما ذكره المص فلا تغفل قال المص رفع الله درجته المسئلة
الثالثة في صفاته تعالى وفيه مباحث الاول انه تعالى قادر على كل مقدور والحق

يورث تركك النظر فيه خوف العقوبة
وهو ما درعادي في هذا الخوف الذي هم

المسئلة الثالثة في صفاته تعالى
الاول انه تعالى قادر

ذلك

ذلك لان المقتضي لتعلق القدرة هو الامكان فيكون الله تعالى قادرا على جميع
المقدورات وخالف في ذلك جماعة من الجمهور فقال بعضهم انه لا يقدر على مثل
مقدور العبد وقال اخرون انه تعالى لا يقدر على القبيح وقال اخرون لا يقدر ان يخلق
فينا علما ضروريا يتعلق بما علمناه مكتسبا وكل ذلك بسبب سوء فهمهم وقلة
تحصيلهم والاصل في هذه انه تعالى واجب الوجود وكل ما عداه ممكن فانه انما يصدر عنه
او يصدر عما يصدر عنه ولو عرف هؤلاء الله سبحانه حق معرفته لما تعددت اراؤهم
ولا تشعبوا بحسب تشعب اهوائهم انتهى قال الناصب خفضه الله اقول
مذهب الاشاعرة ان قدرته تعالى تعم سائر الممكنات والدليل عليه ان المقتضي
للقدرة هو الذات والمصحح للمقدورية هو الامكان ونسبة الذات الى جميع
الممكنات على السواء فاذا ثبت قدرته على بعضها ثبت على كلها هذا مذهبهم
وقد وافقهم الامامية في هذا ولكن خالفهم المعتزلة فقوله خالف في ذلك
جماعة من الجمهور ان اراد به الاشاعرة فهو افتراء وان اراد غيرهم فهو
تلبيس وارائة للطالبين ان مذهبهم هذا لان الجمهور في هذا الكتاب لا يطلقه
الا على الاشاعرة وبالجملة تعصبه ظاهر وغرضه غير خاف واما قول بعضهم
ان الله تعالى لم يقدر على مثل مقدور العبد فهو مذهب ابي القاسم البلخي
واما انه تعالى لا يقدر ان يخلق فينا علما ضروريا فهو مذهب جماعة مجهولين
ولم اعرف من نقله سوى هذا الرجل ذي الحق ما قدمناه انتهى اقول
مراد المص من الجمهور في هذا الكتاب كل من خالف الامامية في مسئلة الامامة
سواء كانوا اشاعرة او ماتريدية او كرامية او معتزلة او ظاهرية او من اصحاب
الحديث ولهذا كله يصرح باسم الاشاعرة عند ذكر ما يخصهم وكلامه في الفصل
الثاني المتصل بما نحن فيه نص في ارادته لما ذكرناه حيث قال وذهب
ابو هاشم من الجمهور واتباعه فان ابا هاشم من المعتزلة دون الاشاعرة
وكما اعترف الناصب هناك ايضا مع ان المص عده من الجمهور فظهر ان
ما ذكره الناصب من ان المص لا يطلق الجمهور في هذا الكتاب الا على الاشاعرة
كذب وافتراء اجراه على عادته والعجب زعم ان في التعبير عن طائفة بالجمهور تعظيما
لهم كما يفهم من افتخاره بكثرة اصحابه وكونهم السواد الاعظم فتمنى ان يكون
ذلك مخصوصا بهم دون ان يشاركهم غيرهم من المعتزلة وباقي طوائف
اهل السنة وانت خبير بانهم لا خير في الكثير مع ان اتباع الحنفية والماتريدية
من اهل السنة اكثر من اتباع الاشاعرة على ان جزم الناصب ههنا بان
المراد بالجمهور الاشاعرة ينافي ما ذكره في بحث الامامة عند ايراد المص الاية الثانية
السابقة من الايات الواردة في شان امير المومنين عليه السلام قال لا نعرف هذا

لمن

Copyright King Saud University